

إضاءات
على التقرير الاقتصادي
لعام ٢٠١٦

بنك الكويت المركزي

عشر
دقائق



إضاءات

على التقرير الاقتصادي

لعام ٢٠١٦

رقم الصفحة

1	(1) الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي
2	(2) المستوى العام للأسعار المحلية
4	(3) السكان والقوى العاملة
6	(4) التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي
8	(5) الائتمان المصرفي
9	(6) أسعار الفائدة المحلية
10	(7) أدوات الدين العام وسوق الودائع فيما بين البنوك المحلية
11	(8) عمليات المقاصة والمدفوعات
12	(9) الإشراف والرقابة المصرفية
13	(10) المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي
19	(11) المالية العامة
25	(12) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
30	(13) بورصة الكويت



(1)

الناتج المحلي الإجمالي
والنمو الاقتصادي

نمو قيمة الناتج
المحلي الإجمالي
الحقيقي بنحو

2.5%

خلال عام 2016

ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي
للقطاع النفطي
بنحو

1.9%

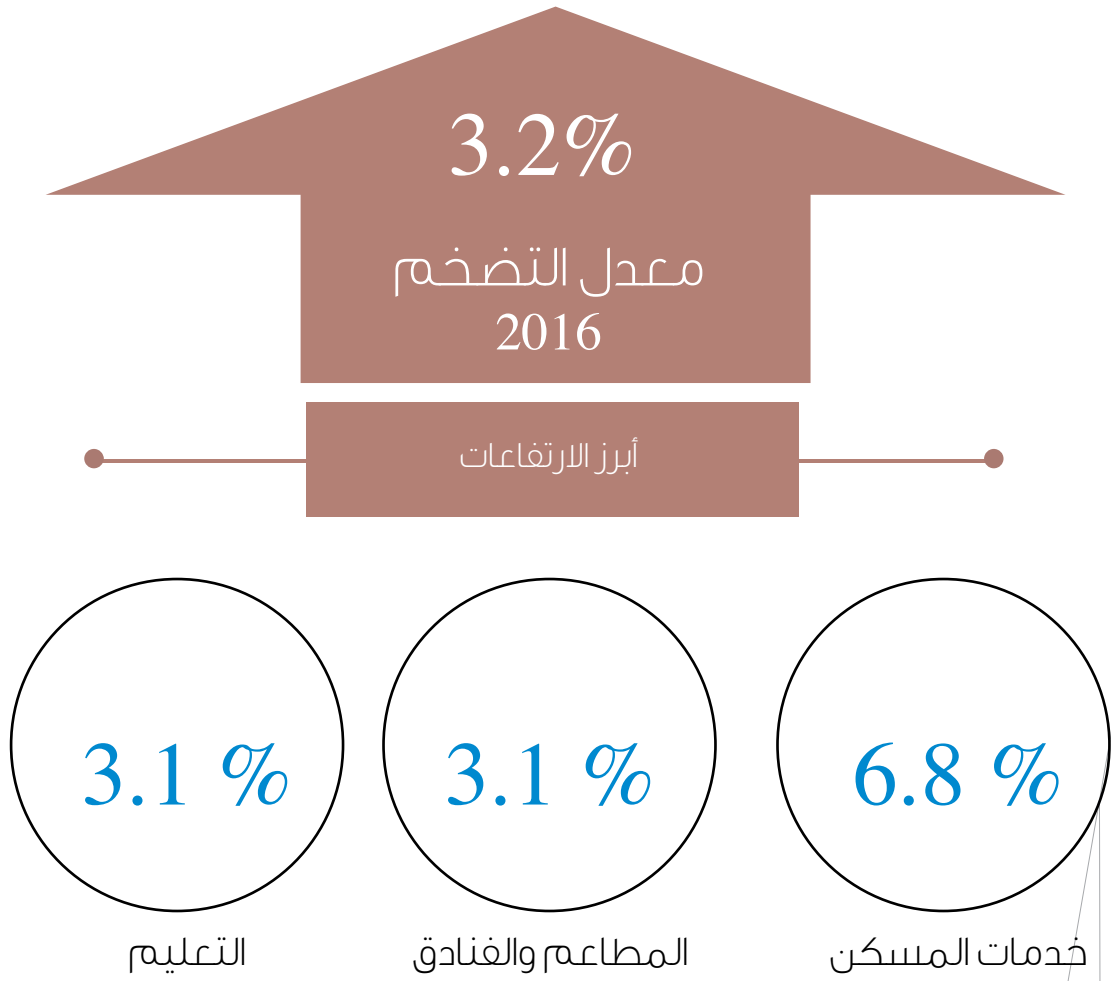
ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي
للقطاعات
غير النفطية بنحو

3.2%



(2)

المستوى العام
للأسعار المحلية



تباطؤ

معدل التغير في الرقم القياسي
لأسعار الجملة ليبلغ نحو

1.3%

خلال عام 2016

تباطؤ

معدل التغير في الرقم القياسي
لأسعار الجملة للسلع المنتجة
محلياً ليبلغ نحو

0.4%

في حين **ارتفع** معدل التغير في
الرقم القياسي لأسعار الجملة
للسلع المستوردة ليبلغ نحو

1.8%



(3)

السكان والقوى
العامة

ارتفاع معدل النمو السكاني
ليبلغ نحو

4.1%
لعام 2016

بينما ارتفعت أعداد السكان
غير الكويتيين بمعدل

4.8%

ارتفاع أعداد السكان
الكويتيين بنحو

2.3%

زيادة

معدل نمو القوى العاملة ليبلغ نحو

5.1%

لعام 2016

وبلغ معدل نمو القوى
العاملة الكويتية نحو

2.6%

ارتفاع

أعداد القوى العاملة في
القطاع الخاص بمعدل

5.3%

بينما بلغ معدل نمو القوى العاملة
في القطاع الحكومي نحو

5.0%



(4)

التطورات النقدية
ونشاط بنك الكويت
المركزي

استمرار جهود بنك الكويت
المركزي في رسم وتنفيذ
السياسة النقدية بما يساهم في
تكريس دعائم الاستقرار النقدي

استمرار تطبيق نظام ربط سعر
صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة
من عملات أهم الدول التي ترتبط
معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية

ارتفاع

سعر صرف الدولار الأمريكي
مقابل
الدينار الكويتي بنسبة

0.94%

بنهاية عام 2016

تسارع وتيرة
نمو السيولة المحلية
ليبلغ معدله نحو

3.1%

بنهاية عام 2016

انخفاض صافي الموجودات
المحلية للبنك المركزي والبنوك
المحلية بنسبة

1.5%

ارتفاع
صافي الموجودات
الأجنبية بنسبة

8.7%



(5)
الائتمان
المصرفي

ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم
من التسهيلات الائتمانية المقدمة من
البنوك المحلية بنسبة

2.9%

بنهاية عام 2016

استحوذت أرصدة التسهيلات الائتمانية
الشخصية على نسبة

42.1%

من إجمالي تلك التسهيلات
الائتمانية

انخفاض قيمة تمويل الواردات
المدفوعة عن طريق البنوك
المحلية بنسبة

13.6%



(6)
أسعار الفائدة
المحلية

تم رفع سعر الخصم
بمقدار

0.25% ليصل الي 2.5% في ديسمبر 2016

وذلك ضمن إطار متابعة بنك الكويت المركزي
لتطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية
على الدينار الكويتي من جهة واتجاهات أسعار
الفائدة على العملات الرئيسية من جهة أخرى

استمرار

الهوامش القائمة فيما بين
متوسطات أسعار الفائدة على
الودائع لدى البنوك المحلية
لصالح الدينار الكويتي

ارتفاع

متوسطات أسعار الفائدة
على ودائع العملاء لأجل
بالدينار الكويتي والدولار
الأمريكي



(7)

أدوات الدين العام
وسوق الودائع فيما بين
البنوك المحلية

ارتفع

الرصيد القائم لسندات الخزانة في نهاية
عام 2016 ليبلغ نحو

3267.3

مليون دينار

انخفاض

قيمة المعاملات في سوق الودائع
المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بنسبة

0.3%

انخفاض

رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك
المركزي بنسبة

0.2%



(8)
عمليات المقاصة
والمدفوعات

ارتفاع

عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة
على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية
بنسبة

6.3%

لعام 2016

ارتفاع

قيمة المعاملات التي تمت
عبر أجهزة السحب الآلي بنسبة

3.2%

ارتفاع

إجمالي قيم المعاملات التي
تمت عبر أجهزة نقاط البيع
بنسبة

5.6%



(9)

الإشراف والرقابة
المصرفية

مواصلة بنك الكويت المركزي
جهوده المستمرة بشأن مراجعة وتحديث
تعليمات وضوابط العمل المصرفي بما
يتماشى مع معايير الرقابة الدولية وأفضل
الممارسات في المجال التنظيمي والإشرافي

بلغ عدد وحدات الجهاز
المصرفي والمالي المحلي
الخاضعة لإشراف ورقابة بنك
الكويت المركزي

142

وحدة بنهاية عام 2016



(10)

المؤشرات المالية
للجهاز المصرفي
والمالي

**ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة
للبنوك المحلية بنسبة**

3.1%

بنهاية عام 2016

**ارتفاع مطالب البنوك المحلية على
القطاع الخاص بنسبة**

2.5%

بنهاية عام 2016

**ارتفاع مطالب البنوك المحلية على
الحكومة بنسبة**

108.1%

**انخفاض المطالب على البنك المركزي
بنسبة**

1.5%

ارتفاع أرصدة ودائع القطاع
الخاص المقيم لدى البنوك
المحلية بنسبة

2.8%

في نهاية عام 2016

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة
لدى البنوك المحلية بنسبة

13.6%

ارتفاع رصيد صافي الموجودات
الأجنبية لدى البنوك المحلية
بنسبة

5.7%

ارتفاع

أرصدة الحسابات
النظامية لدى البنوك
المحلية بنسبة

13.4%

في نهاية عام 2016

توافرت للبنوك المحلية

موارد مالية إجمالية من
عملياتها المحلية
بقيمة

4374.7

مليون دينار

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

ارتفاع معيار كفاية رأس المال
في نهاية عام 2016

استقرار معايير التوظيف المالي

تراجع طفيف في معايير الربحية

تراجع

قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار المحلية
بنسبة

18.4%

في نهاية عام 2016

تراجع

قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار التقليدية
بنسبة

34.1%

في نهاية عام 2016

ارتفاع

قيمة الميزانية المجمعة
لشركات الاستثمار التي
تعمل وفق أحكام
الشريعة الإسلامية بنسبة

2.5%

في نهاية عام 2016

تراجع

أرصدة الحسابات
النظامية لشركات
الاستثمار المحلية
بنسبة

2.0%

في نهاية عام 2016

ارتفاع

الميزانية المجمعة
لشركات الصرافة المحلية
بنسبة

21.3%

في نهاية عام 2016



(11)

المالية العامة

انخفاض

إجمالي الإيرادات العامة
الفعلية بنسبة

45.3%

ضمن الموازنة العامة للسنة
المالية 2016 / 15

ارتفاع

الأهمية النسبية
للإيرادات غير النفطية
الفعلية في إجمالي
الإيرادات العامة
المحصلة لتصل إلى نحو

11.4%

خلال السنة المالية 2016 / 15

انخفاض

المصرفيات العامة
الفعلية بنسبة

14.8%

للسنة المالية 2016 / 15

ارتفاع

المصرفيات الفعلية
ضمن الباب الأول
«المرتبات والأجور» بنسبة

3.0%

للسنة المالية 2016 / 15
مقارنة بمستواها للسنة
المالية السابقة

شكلت المصروفات الجارية ما نسبته

88.5%

من إجمالي
المصروفات العامة الفعلية
خلال السنة المالية 2016/15

ارتفاع

المصروفات الرأسمالية
الفعلية بنسبة

13.0%

خلال السنة المالية 2016/15
مقارنة بمستواها خلال السنة
المالية السابقة

بلغت

قيمه العجز الفعلي للموازنة العامة

للسنة المالية 2016/ 15

نحو

4611.9

مليون دينار

تراجع

إجمالي الإيرادات العامة

المقدرة للسنة المالية

2017 /16

بنسبة

16.2%

مقارنة بتقديراتها للسنة

المالية السابقة

انخفاض

اعتمادات المصروفات العامة
للموازنة العامة للسنة المالية
2107/ 16 بنسبة

2.2%

مقارنة بمستواها للسنة المالية 2016 / 15

انخفاض

الأهمية النسبية لاعتمادات المصروفات
الجارية ضمن الموازنة العامة للسنة
المالية
2017/ 16 لتصل إلى

85.4%

مقابل نحو 87.7% خلال السنة المالية
السابقة

ارتفاع

اعتمادات النفقات الرأسمالية ضمن
الموازنة العامة للسنة المالية
2017/ 16 بنسبة

16.7%

مقارنة بمستواها خلال السنة
المالية السابقة

بلغت

قيمة العجز المقدر للموازنة العامة
للسنة المالية 2017/ 16 نحو

8654

مليون دينار



(12)

التجارة الخارجية وميزان
المدفوعات

تحول فائض الحساب
الجاري في ميزان مدفوعات
دولة الكويت خلال عام 2015
إلى عجز في عام 2016

جاء **عجز** الحساب الجاري
نتيجة لانخفاض قيمة
المتحصلات بنسبة

8.9%

خلال عام 2016

وارتفاع قيمة المدفوعات
بنسبة

3.0%

تراجع فائض الميزان السلمي بنسبة

27.6%

ليبلغ نحو

6.1

بلايين دينار

انخفاض قيمة الصادرات السلعية

بنسبة

14.2%

لتبلغ نحو

14.1

بليون دينار

نتيجة أساسية لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنسبة

14.1%

لتبلغ نحو

12.5

بليون دينار

انخفاض

طفيف في قيمة الواردات السلعية (سيف)
بنسبة

0.01%

خلال عام 2016

تمثلت أهم أسواق الاستيراد
في كل من الصين والولايات
المتحدة الأمريكية والإمارات
العربية المتحدة

بلغت نسبة الواردات من
دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية

16.0%

من إجمالي قيمة الواردات

ارتفاع العجز في حساب الخدمات بنسبة

5.7 %

ليبلغ نحو

6.4

بلايين دينار خلال عام 2016

ارتفاع فائض حساب الدخل الأساسي بنسبة

4.9 %

ليصل إلى نحو

4.0

بلايين دينار

ارتفاع العجز في حساب الدخل الثانوي بنسبة

4.9 %

ليصل إلى نحو

5.2

بلايين دينار

ارتفاع

العجز في الحساب
الرأسمالي في عام ٢٠١٦
بنسبه

45.8%

سجل الحساب المالي
تدفقاً صافياً الي الداخل
بقيمه

1.1

بليون دينار خلال عام 2016

تحول العجز في ميزان
المدفوعات خلال عام 2015
إلى فائض في عام 2016



(13)

بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات التداول ومستويات
الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت
خلال عام 2016

ارتفاع

المؤشر العام للأسعار بنسبة

2.37%

في نهاية عام 2016

انخفاض

المؤشر الوزني
للأسعار بنسبة

0.42%

في نهاية عام 2016

سجلت مؤشرات الأسعار في
أسواق المال لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية **ارتفاعاً** في
نهاية عام 2016

من أبرز العوامل المؤثرة **سلباً** على أداء
بورصة الكويت تراجع أسعار النفط الخام،
وتخفيض وكالة موديز للنظرة المستقبلية
للتصنيف السيادي لدولة الكويت، واستمرار
التوترات الجيوسياسية، واستمرار العجز في
الموازنة العامة

أما أبرز العوامل **الإيجابية** فتتمثل في ارتفاع
قيمة التوزيعات النقدية، وإتمام عمليات
الاستحواذ على أسهم بعض الشركات
المدرجة

ارتفاع

صافي أرباح الشركات
المدرجة في البورصة
بنسبة

6.4%

في نهاية عام 2016

ارتفاع

القيمة السوقية
الرأسمالية للشركات
المدرجة بنسبة

0.06%

في نهاية عام 2016

إعادة إدراج خلال عام 2016 لشركة
واحدة بلغت قيمتها
السوقية الرأسمالية نحو

1.77
مليون دينار

انخفاض
قاعدة الأسهم المصدرة
للشركات المدرجة
في البورصة بنسبة

0.27%

انخفاض

قيمة الأسهم المتداولة بنسبة

27.16%

خلال عام 2016

انخفاض

كمية الأسهم المتداولة بما نسبته

26.96%

خلال عام 2016

سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى
قيمة للأسهم المتداولة بنسبة

34.29%

خلال عام 2016

تصميم واخراج و طباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي
٢٠١٧